

أمانة

مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية



الرقابة على صيرفة الظل

اللجنة العربية للرقابة المصرفية

رقم  
60

صندوق النقد العربي

2014



**أمانة**

**مجلس محافظي المصارف المركزية  
ومؤسسات النقد العربية**

**الرقابة على صيرفة الظل**

**اللجنة العربية للرقابة المصرفية**

**صندوق النقد العربي**

**2014**

## تقديم

أرسى مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية تقليداً منذ عدة سنوات، بدعوة أحد أصحاب المعالي والسعادة المحافظين لتقديم ورقة عمل حول تجربة دولته في أحد المجالات ذات العلاقة بعمل المجلس. كما يصدر عن كل من اللجنة العربية للرقابة المصرفية واللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية، المنبثقتين عن المجلس، أوراق عمل تتناول الموضوعات والقضايا التي تناقشها هاتين اللجنتين. وبالإضافة إلى ذلك، يعد صندوق النقد العربي ضمن ممارسته لنشاطه كأمانة فنية لهذا المجلس، عدداً من التقارير والأوراق في مختلف الجوانب النقدية والمصرفية التي تتعلق بأنشطة المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. وتعد هذه التقارير والأوراق من أجل تسهيل اتخاذ القرارات والتوصيات التي يصدرها المجلس. وفي ضوء ما تضمنته كل هذه الأوراق والتقارير من معلومات مفيدة عن موضوعات ذات صلة بأعمال المصارف المركزية، فقد رأى المجلس أنه من المناسب أن تتاح لها أكبر فرصة من النشر والتوزيع. ولذلك، فقد باشر الصندوق بنشر هذه السلسلة التي تتضمن الأوراق التي يقدمها السادة المحافظين إلى جانب التقارير والأوراق التي تعدها اللجان والصندوق حول القضايا النقدية والمصرفية ذات الأهمية. ويتمثل الغرض من النشر، في توفير المعلومات وزيادة الوعي بهذه القضايا. لذا، فالهدف الرئيسي منها هو تزويد القارئ بأكثر قدر من المعلومات المتاحة حول الموضوع. ونأمل أن تساعد هذه السلسلة على تعميق الثقافة المالية والنقدية والمصرفية العربية.

والله ولي التوفيق..



عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي

المدير العام رئيس مجلس الإدارة

## المحتويات

|    |                                                                                                                        |
|----|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 1  | أولاً: تمهيد                                                                                                           |
| 4  | ثانياً: تقييم صيرفة الظل المعتمد على "الوظائف الاقتصادية"                                                              |
| 4  | أ. إدارة المدخرات النقدية للعملاء مع احتمال تعرضها للإفلاس                                                             |
| 6  | ب. تقديم القروض المعتمد على التمويل قصير الأجل                                                                         |
| 8  | ج. أنشطة الوساطة في السوق التي تعتمد على التمويل قصير الأجل أو على التمويل المضمون بأصول عائدة للعملاء.                |
| 8  | د. تسهيل خلق ومضاعفة الائتمان                                                                                          |
| 11 | هـ. التوريق وتمويل المؤسسات المالية                                                                                    |
| 12 | ثالثاً: المبادئ الأساسية لرقابة صيرفة الظل                                                                             |
| 15 | رابعاً: الأدوات الرقابية للتعامل مع مخاطر صيرفة الظل.                                                                  |
| 26 | خامساً: الخلاصة والتوصيات                                                                                              |
| 28 | سادساً: الملاحق                                                                                                        |
|    | الملحق رقم 1: استمارة خاصة بصيرفة الظل                                                                                 |
|    | الملحق رقم 2: بعض المؤشرات المقترحة لتحديد مخاطر صيرفة الظل موزعة بحسب الوظائف الاقتصادية                              |
|    | الملحق رقم 3: الأدوات الرقابية التي يمكن استعمالها للتخفيف من المخاطر الناشئة عن الوظائف الاقتصادية الخاصة بصيرفة الظل |

## أولاً: تمهيد

يمكن وصف "صيرفة الظل" بأنها "مجموعة أعمال الوساطة الائتمانية التي تضطلع بها المؤسسات والأنشطة (بشكل كلي أو جزئي) خارج إطار النظام المصرفي التقليدي". وتوفّر أعمال الوساطة الائتمانية هذه، إذا أحسن تنفيذها، بديلاً قيماً عن التمويل المصرفي التقليدي، وهي تعمل بذلك على مساندة ودعم أنشطة الإقتصاد الحقيقي. لكن التجربة التي أظهرتها الأزمة المالية العالمية الأخيرة، تدل على قدرة مؤسسات وجهات مالية غير مصرفية العمل على نطاق واسع، بشكل قد يساهم في خلق مخاطر شبيهة بمخاطر العمل المصرفي، بما يهدّد الاستقرار المالي بأكمله. وقد لا تقتصر هذه المخاطر على المؤسسة المعنية، وإنما قد تشكّل جزءاً من سلسلة معقدة من العمليات، بحيث تتزايد معدلات الرافعة المالية وتزداد الفجوة بين الإستحقاقات بطريقة قد تؤدي إلى تداعيات متعددة على النظام المصرفي كله. وكما هو الحال بالنسبة إلى المصارف، فإن إرتفاع معدلات الإستدانة أو الاعتماد على الرافعة المالية لهذه المؤسسات، وازدياد الفجوة بين استحقاقات الخصوم واستحقاقات الأصول لديها، من شأنه أن يقود إلى تعثر أو إفلاس هذه المؤسسات المالية غير المصرفية الضالعة بهذه الأنشطة وأن يحرك مخاطر العدوى في الأسواق المالية ويضخم بالتالي المخاطر النظامية العامة.

إن لمثل هذا النشاط، إذا لم يتم التنبّه لتداعياته، أن يخلق تأثيراً مباشراً على حجم الائتمان في الأسواق بما قد يزيد من حدة تقلبات الدورات الاقتصادية. فقد يزيد عرض الائتمان في الأسواق، و بالتالي يرفع حجم السيولة، مما يؤدي إلى إرتفاع أسعار الأصول وذلك في فترات الرواج الاقتصادي. كما يساهم في المقابل في أوقات التباطؤ الاقتصادي بالإحجام عن عرض الائتمان، مما يؤدي إلى انخفاض معدلات الطلب على الأصول، ويقود ذلك بالتالي إلى تدهور أسعار هذه الأصول مع ما يرافق ذلك من إنعدام للثقة بين المتعاملين ويعمّق أكثر من حدة الأزمة.

ظهرت هذه التداعيات لأنشطة صيرفة الظل، بصورة واضحة خلال الفترة الممتدة بين عامي 2007 و2009 وتجلّت في انهيار أسواق الأوراق التجارية المدعومة بالأصول، وفي فشل النموذج المعتمد على إنشاء الديون بهدف إعادة توزيعها باستخدام الهياكل المالية والاستثمارية الخاصة. كذلك ظهرت في انهيار وإفلاس صناديق أسواق النقد، والتخبط في أسواق عقود إعادة الشراء وعمليات تسليف الأوراق والسندات المالية. وفي الوقت الذي كانت فيه المصارف خاضعة لمجموعة متطورة من الأنظمة الإشرافية والرقابية الإحترازية وغيرها من التعليمات النازمة، فإن صيرفة الظل بقيت، طيلة الفترة الماضية، تعمل في ظل أنظمة وقواعد أقل تشدداً وأحياناً دون أي رقابة.

تتمثل الغاية من المبادرات الدولية التي أطلقت بعد الأزمة المالية العالمية وخصوصاً تلك التي يقودها مجلس الاستقرار المالي، في التأكد من أن صيرفة الظل ستكون خاضعة مستقبلاً للرقابة والإشراف وللتشريعات والأنظمة التي تكفل التصدي للمخاطر شبه المصرفية التي تنشأ خارج القطاع المصرفي. وليست الغاية هنا منع أدوات التمويل غير المصرفي بصورة شاملة، خصوصاً تلك الأدوات والأنشطة التي لا تساهم في خلق المخاطر ذات الأثر على القطاع المالي، وإنما الغاية هي في ضبط المخاطر التي قد تنشأ عن هذه الأنشطة.

تهدف هذه الورقة الى تقديم منهج إشرافي ورقابي يساعد المصارف المركزية العربية، في الحدّ من المخاطر الناشئة عن قطاع صيرفة الظل. وتعتمد في ذلك بصورة رئيسية على المبادئ والتوصيات المقترحة من مجلس الاستقرار المالي في هذا الشأن.

وبالاستناد إلى هذه المبادئ، يتضمن الإطار الإشرافي العام المقترح للرقابة على صيرفة الظل خطوتين أساسيتين، كما يتضح من الإطار رقم (1):

(أ) تقييم مؤسسات صيرفة الظل بالإستناد الى "الوظائف الاقتصادية (Economic Functions)" لكل منها وليس الى الاسم أو الشكل القانوني لهذه المؤسسات.

(ب) تطبيق المبادئ والأدوات الرقابية المناسبة لكل نشاط. وتنقسم هذه المبادئ الى مبادئ رئيسية (Overarching principles)، والى مجموعة من الأدوات الرقابية الخاصة بكل وظيفة اقتصادية على حده (Policy Toolkits)، ثم القيام بتبادل المعلومات مع السلطات الإشرافية والرقابية في الدول المضيفة لتأمين الإنسجام في تطبيق المعايير الرقابية الخاصة بأنشطة صيرفة الظل.

الإطار رقم (1)  
الإطار الإشرافي على صيرفة الظل



## ثانياً: تقييم صيرفة الظل المعتمد على "الوظائف الاقتصادية"

تم تحديد خمسة وظائف أو أنشطة لأعمال صيرفة الظل، وفقاً لما يلي:

أ- إدارة المدخرات النقدية للعملاء مع احتمال تعرضها للإفلاس: يشكّل تجميع أموال المستثمرين ومن ثم إعادة توظيفها – بشكل استنسابي – في المنتجات المالية (المطروحة للتداول العام أو الخاص)، مخاطر إفلاس جديّة وذلك تبعاً لدرجة الاعتماد على تحويل الاستحقاقات (Maturity Transformation) أو تحويل السيولة (Liquidity Transformation). قد تتعمّق هذه المخاطر أكثر كلما كان الاعتماد على الاستدانة أو الرافعة المالية أكبر، ويمكن أن تضمّ المؤسسات التي تمارس هذه الأنشطة:

1) **صناديق إدارة الأموال أو الصناديق التي لديها أهداف استثمارية متدنية المخاطر**: تساهم الأهداف الاستثمارية لبعض صناديق الإستثمار في خلق توقع أو شعور عند المستثمرين بأن توظيفاتهم في الحصص المكوّنة لهذه الصناديق لن تخسر شيئاً من قيمتها وبأنها ستكون قابلة للإسترداد بالكامل عند أول إشعار من العميل أو في غضون وقت قصير. ومن هنا، فإن مخاطر التعثر قد تنشأ إذا كانت هذه الصناديق تتحمل فعلاً التعرّض للخسارة في قيمتها وبالتالي تكبّد المستثمرين للخسارة في قيم الحصص التي يملكونها في هذه الصناديق.

يمكن لهذا النوع من الصناديق أن يحافظ على قيمة مستقرة نسبياً، وذلك من خلال الدعم المباشر الذي قد تقدمه لها المؤسسات المتخصصة في إدارة الأصول أو الرعاية المباشرة من المصارف في بعض الأحيان، وبذلك قد يسود الاعتقاد الضمني بأن هذه الصناديق تتمتع بالكفالة أو الحماية اللازمة.



قد يواجه مثل هذه الصناديق، مخاطر إفلاس حقيقية إذا ما اعتقد المستثمرون أن استثماراتهم أصبحت غير آمنة نتيجة التدهور في محفظة التوظيفات التي قام بها الصندوق و/أو نتيجة اعتقادهم بعدم قدرة راعي الصندوق أو الداعم له في إيقاف الخسارة في قيمة الحصص.

(2) **صناديق الاستثمار التي تعتمد على التمويل قصير الأجل:** يمكن لصناديق الإستثمار أن تتعرض للإفلاس بسبب دائئيتها إما بشكل مباشر (ديون مباشرة) أو بشكل ضمني من خلال المشتقات المالية، خصوصاً عندما يقوم الصندوق بالتوظيف في أدوات مالية طويلة الأجل أو معقدة، بحيث سيكون من الصعب تسهيل هذه الأدوات أو تسهيلها بكلفة عالية (بأقل من سعرها الحقيقي)، وذلك في الحالات التي يقرر دائنو الصندوق أو المستثمرون في الحصص تصفية مراكزهم المفتوحة على هذه الحصص. ومن الأمثلة على ذلك، صناديق التحوط الائتماني التي تمول نفسها من خلال التمويل القصير الأجل من المصارف أو بالإعتماد على التمويل المضمون أي التمويل مقابل رهن أوراق مالية كعمليات عقود إعادة الشراء، أو عمليات إقراض الأوراق المالية بشكل مباشر.

(3) **صناديق الاستثمار التي لديها تركّز في قطاعات محددة في أسواق الائتمان:** إن صناديق الإستثمار التي تعطي المستثمرين فيها حق إسترداد حصصهم عند أول إشعار من العميل أو خلال فترة قصيرة، يمكن أن تقود إلى خسارة المكتتبين لقيمة توظيفاتهم، وذلك بسبب حصول ظروف معاكسة في أسواق الائتمان خصوصاً عندما تقوم هذه الصناديق بالتوظيف في أصول طويلة الأجل. وفي حالات كثيرة، لن تكون لمثل حالات الإفلاس هذه آثار العدوى في الأسواق بما يهدد استقرار أسواق الائتمان بشكل واسع. ويمكن أن يحدث ذلك إذا حصل إفلاس أكثر من صندوق استثماري في وقت واحد. كذلك يمكن للإفلاس أن تكون له تداعيات نظامية واسعة إذا حصل في صناديق الاستثمار التي لديها مجتمعة حصة كبيرة ومركّزة في قطاع محدد في أسواق الائتمان.

ب- تقديم القروض المعتمد على التمويل القصير الأجل: إن تقديم القروض خارج القطاع المصرفي للأفراد والشركات على السواء لأي غرض كان (تمويل الحاجات الاستهلاكية، تمويل شراء السيارات، القروض السكنية، القروض العقارية التجارية، تمويل شراء المعدات....) وذلك سواء كانت هذه القروض مضمونة أم غير مضمونة، يمكن أن ينتج عنها فجوة في السيولة أو في اختلاف الاستحقاقات بالنسبة لمن يقدم مثل هذه التسهيلات.

وتعمل المؤسسات التي تضطلع بهذه الأنشطة، على منافسة المصارف في أسواق جزئية محددة وضمن اختصاصات معينة لا تكون المصارف عادةً من بين اللاعبين الأساسيين فيها.

كما يمكن أن تنشأ مخاطر عديدة، إذا كانت القطاعات أو الأسواق التي تتوجه إليها هذه الخدمات خاضعة بطبيعتها لتقلبات الدورات الاقتصادية (القطاع العقاري، أعمال البناء والمقاولات، أنشطة الشحن، وسائل النقل، الحاجات الاستهلاكية للأفراد...). وذلك إن مثل هذه المخاطر، قد تكون أكبر كلما كانت المؤسسات أو الهياكل التي تقدمها تعتمد على التمويل القصير الأجل من المصارف و/أو من المؤسسات المالية الأخرى أو بالاعتماد على الشركات الأم. ومن الأمثلة على هذه الأنشطة:

1) **المؤسسات المخولة قبول الودائع وغير الخاضعة للأنظمة الاحترازية الخاصة بالمصارف:** عادة ما تكون المؤسسات التي تقبل الودائع من الأفراد ومن المؤسسات الأخرى والشركات على حدّ سواء وتتعهد بإعادتها عند أول طلب من المودع، عرضة لمخاطر الإفلاس.

ويمكن أن تساهم مثل هذه المؤسسات، في خلق مساحات خالية من بعض الإجراءات الرقابية الإحترازية التي عادة ما تفرض على المصارف. وقد يدفع هذا الأمر، بعض المصارف للاستفادة من هذه المساحات بهدف الالتفاف على بعض الإجراءات الرقابية.

(2) الشركات المالية التي تعتمد على التمويل من الشركات الأم: يمكن أن تعتمد هذه الشركات على التمويل من الشركات الأم والتي عادة ما تتمتع بتصنيف إئتماني جيد، ما يسمح للشركات التابعة بالحصول على التمويل من الأسواق المالية بكلفة أقل. وبالمقابل فإن هذا الأمر، قد يؤدي الى مخاطر جدية خصوصاً إذا ما كانت القروض والتسهيلات التي توفرها الشركات المالية متداخلة أو تتمتع بدرجة ارتباط وثيقة مع أعمال الشركات الأم المالكة لها. ومن الأمثلة على ذلك بعض الشركات المالية التي أنشئت كأذرع لشركات السيارات خلال الفترة التي سبقت الأزمة المالية (2007-2010).

(3) الشركات المالية التي يعتمد تمويلها بشكل كبير على الأسواق المالية: يمكن أن تؤدي أنشطة هذه الشركات الى الإفلاس إذا ما كانت تعتمد على التمويل من خلال الأسواق المالية كالتمويل من خلال الأوراق المالية المضمونة بأصول، أو من خلال عمليات إعادة الشراء (Repos) أو خطوط الائتمان قصيرة الأجل المقدمة من المصارف.

قد تتعمق مخاطر الإفلاس هذه أكثر، كلما كانت الشركات المالية تعتمد على الإستدانة أو كلما اضطلعت بعمليات على أدوات مالية مركبة ومعقدة.

(4) الشركات المالية التي قد تستعمل من المصارف للإلتفاف على متطلبات رقابية معينة: يمكن أن تُستعمل الشركات المالية من قبل المصارف كهيكل تسمح لها بالتهرب من بعض المتطلبات الرقابية، أو حتى تلك التي تفرضها الأنظمة الداخلية الخاصة بإدارة المخاطر. على سبيل المثال، قد يقوم المصرف بإقراض هذه الشركات التي تقوم بدورها بإقراض العملاء الذين لا يستطيع المصرف اقراضهم بشكل مباشر ان بسبب بعض الضوابط الداخلية التي تفرضها الادارة الداخلية لمخاطر الائتمان (إنخفاض التصنيف الائتماني للعميل، عدم كفاية الضمانات المقدّمة ...) أو بسبب بعض المتطلبات المفروضة من السلطات الرقابية أو الإشرافية.

**ج- أنشطة الوساطة التي تعتمد التمويل قصير الأجل أو التمويل المضمون بالأصول:** تشمل هذه الأنشطة، تقديم خدمات الوساطة لشراء وبيع ورهن الأوراق المالية بين المشاركين في السوق كشراء وبيع الأوراق المالية والمشتقات المالية والمشتقات الائتمانية داخل وخارج البورصات. ويمكن أن تتعرض المؤسسات المالية غير المصرفية التي تضطلع بهذه الأنشطة، لمخاطر جسيمة في السيولة خصوصاً عندما تعتمد هذه المؤسسات بشكل كبير على التمويل باستخدام الأصول العائدة للعملاء (عادة من خلال عقود وعمليات إعادة الشراء).

**1) الوسطاء الماليون الذين يعتمدون بشكل كبير على التمويل من خلال الأسواق المالية:** يمكن أن يتعرض هؤلاء للإفلاس، إذا كانت مصادر التمويل التي يعتمدون عليها هي من نوع التمويل بالجملة كالتمويل الناتج عن اصدار وبيع الأوراق المالية المدعومة بأصول أو الأوراق المالية بشكل عام، وكذلك على عقود إعادة الشراء أو على خطوط التمويل قصير الأجل المقدمة من المصارف. ويمكن أن تتعمق، مخاطر الإفلاس هذه كلما ازداد اعتماد هؤلاء الوسطاء على الاستدانة أو على نسب رافعة مالية عالية، وكلما تعاملوا أكثر بالأدوات المالية المركبة.

**2) الوسطاء الماليون الذين يعتمدون على التمويل المضمون بالأصول:** عادة ما يستعمل الوسطاء الأصول العائدة للعملاء لتمويل استثماراتهم الخاصة. ويمكن أن يأخذ استعمال هذه الأصول على سبيل المثال، شكل عمليات إعادة الشراء أو إعادة الرهن.

**د- تسهيل خلق ومضاعفة الائتمان:** تساعد التعزيزات/الحمايات الائتمانية (كالكفالات والمشتقات الائتمانية مثلاً) في تسهيل زيادة ومضاعفة حجم الائتمان الممنوح من المصارف ومن غير المصارف، مع العلم أن أغلب برامج التأمين هذه لا تضمن التغطية الكاملة للمخاطر.

قد يؤدي نشاط مثل هذه المؤسسات المالية غير المصرفية التي تقدم هذا النوع من الخدمات، الى رفع معدلات الاستدانة أو الرافعة عند المتعاملين في الأسواق المالية بشكل عام، بما يساهم في خلق طفرة في أوقات الرواج الاقتصادي وفي زيادة حدة الانكماش في الفترات التي تشهد ركوداً أو تباطؤاً في النشاط الاقتصادي. وهكذا تساهم هذه المؤسسات في مضاعفة حجم الائتمان بشكل قد لا ينسجم مع قدرة المقرضين على تحمل المخاطر، بالإضافة الى رفع معدلات الاستدانة والرافعة المالية بصورة عامة. كما تساعد شركات التقييم او شركات التصنيف الخارجي للائتمان، أيضاً في خلق ومضاعفة الائتمان لكنها خارج نطاق صيرفة الظل كونها لا تعتبر شركات مالية. وتشمل الأمثلة على هذه الشركات:

(1) شركات التأمين على الأدوات والمنتجات المالية المصدرة في الأسواق: من الأمثلة على ذلك قيام بعض المؤسسات بإصدار خطابات ضمان أو بوالص تأمين على الأوراق والسندات المدعومة بالأصول وذلك على شكل عقود تبادل التعثر الائتماني ( Credit Default Swap, CDS)، حيث شهدت الأسواق نشاطاً ملحوظاً لمثل هذه الكفالات قبل الأزمة المالية الأخيرة. وقد قامت شركات التأمين المالي في الولايات المتحدة الأمريكية، مثلاً بإصدار حوالي نصف خطابات الضمان لصالح هذا النوع من السندات المالية المركبة.

وفي الوقت الذي لم تكن فيه كافة السندات والأوراق المالية المركبة المصدرة قبل الأزمة المالية مكفولة أو مغطاة بمثل هذا النوع من الضمانات أو خطابات الضمان، لكن تقديم مثل هذه الكفالات المالية قد ساعد في خلق ومضاعفة حجم الإستدانة في الأسواق المالية مما زاد معدلات الرافعة الى نسب غير مسبقة في النظام المالي. وتساعد هذه الأنشطة بطريقة غير مباشرة في تخفيف كلفة الحصول على التمويل من قبل مصدري الأوراق المالية المركبة من جهة، كما تساهم من جهة أخرى في تخفيف رأس المال المطلوب مقابل حمل مراكز على هذه الأدوات من قبل المتعاملين من المصارف وغيرها من المؤسسات المالية غير المصرفية.

هذا ونظراً الى ما تكبدته هذه السندات والأوراق المالية المركبة خلال الأزمة المالية الأخيرة من خسائر فادحة، فإن الكثير من المستثمرين قد فشلوا في الحصول على التعويضات التي تعهدت شركات التأمين بتغطيتها كتعويضات مباشرة عند حصول التعثر أو الإفلاس. كما لم ينجح مصدرو خطابات الضمان في الوفاء بالتزاماتهم تجاه عملائهم من المصارف والمؤسسات المالية، حيث خسر بعض هؤلاء كامل إستثماراتهم في الأوراق المالية المركبة التي انهارت مع إنهيار أسواق الأصول المرتبطة بها. وقد كان لفشل مصدري خطابات الضمان وبرامج التأمين الأثر الكبير في تعميق حدة الأزمة.

(2) **شركات التأمين التي تقدم الكفالات والتي تعتمد على التمويل قصير الأجل:** يمكن لشركات التأمين أن تقدم الكفالات المالية على بعض أنواع القروض (بطاقات الائتمان، القروض التجارية للشركات وغيرها) المقدمة من المصارف ومن غير المصارف. وستكون مثل هذه الشركات المصدرة لخطابات الضمان ولبرامج الكفالات والتأمينات المالية، عرضة للإفلاس اذا كانت تعتمد بشكل رئيسي على التمويل قصير الأجل عبر اصدار الأوراق المالية المدعومة بالأصول وغيرها من الأوراق المالية المبتكرة وكذلك من خلال عقود وعمليات اعادة الشراء، أو من خلال خطوط السيولة قصيرة الأجل التي تقدمها المصارف. وقد تتعمق مخاطر تعثر هذه الشركات، كلما كانت تعتمد على الاستدانة أكثر أي كلما كانت نسب الرافعة المالية لديها عالية وكلما كانت ضالعة في الأدوات المالية المعقدة.

(3) **شركات التأمين العقاري للراغبين في الحصول على القروض العقارية:** التأمين العقاري هو التغطية الأولى للخسائر التي قد يتكبدها المستثمرون والممولون للنشاط العقاري لصالح مصدري الأوراق والسندات المدعومة بأصول عقارية تجارية أو سكنية. وقد يزيد توفير هذه التقديمات العقارية، من مضاعفة حجم ومبالغ الائتمان في

الأسواق، مما قد يؤدي الى اختلال وفوضى في حركة العرض والطلب على الائتمان، خصوصاً اذا كانت الأسعار غير منسجمة مع التكاليف الحقيقية التي تعكس الحجم الفعلي للمخاطر المتأصلة في هذه الأنشطة.

**هـ- التوريق وتمويل المؤسسات المالية:** يعتبر تقديم التمويل للمصارف وغيرها من المؤسسات المالية غير المصرفية مع أو بدون نقل الأصول والمخاطر جزءاً هاماً من حلقات الوساطة الائتمانية في الأسواق. ويمكن لهذه الأنشطة، في بعض الأحيان، أن تساعد في خلق ومضاعفة حجم الفجوة بين استحقاقات الأصول واستحقاقات الخصوم، وكذلك الفجوة في السيولة الجاهزة لهذه المصارف والمؤسسات. وتتضمن الأمثلة على هذه الأنشطة ما يلي:

(1) **مؤسسات التوريق المستخدمة لتمويل أصول طويلة الأجل وغير سائلة:** يمكن أن تقوم مؤسسات التوريق بشراء أو تقديم التعزيزات الائتمانية لمجموعة من القروض الممنوحة من المصارف أو غيرها من المؤسسات المالية غير المصرفية. ستقوم هذه المؤسسات لأجل ذلك بإصدار أوراق مالية مدعومة بهذه القروض. وعادة ما تقوم المصارف بتقديم تسهيلات لزيادة سيولة مؤسسات التوريق بما يسمح لها من تخفيض تكاليف التمويل. من شأن هذا الأمر، أن يرفع معدلات الاستدانة/الرافعة المالية في الأسواق، وكذلك يزيد من التداخل والترابط بين القطاع المصرفي والقطاع المالي غير المصرفي.

لقد استعملت مؤسسات التوريق من قبل المصارف، في مرحلة تطبيق بازل I، لتخفيف المتطلبات الرأسمالية حيث يقوم المصرف بنقل الأصول (المرجحة بنسبة 100 في المائة مثلاً) الى هذه المؤسسات مقابل تقديم تسهيلات غير مباشرة (مرجحة بنسبة 0 في المائة) على شكل "خطوط امداد بالسيولة". بهذه الطريقة تكون المصارف قد استبدلت أصولاً (داخل الميزانية) مرجحة بنسبة مخاطر 100 في المائة (على سبيل المثال)

بأصول (خارج الميزانية) مرجّحة بنسب مخاطر صفر في المائة (مثلاً) وذلك بهدف تخفيف الرساميل المطلوبة وتحسين نسب ملاءتها بما يجعلها قادرة على تطبيق اتفاقية بازل I.

(2) **صناديق الاستثمار أو الهياكل المشابهة المستعملة لتمويل أصول غير سائلة:** يهدف انشاء صناديق استثمارية وطرح حصصها للتداول العام في البورصات (ETFs) أو التداول الخاص (مباشرة للمستثمرين) من قبل المصارف أو غيرها من المؤسسات المالية غير المصرفية، الى الحصول على التمويل اللازم من أسواق المال مقابل محفظة من القروض أو الأصول غير السائلة.

ولن يكون هذا التمويل متوفراً من خلال عمليات وعقود اعادة الشراء التقليدية. وبالمقابل، فان هذه الصناديق وغيرها من الهياكل قد توفّر للمصارف أوراقاً مالية قابلة للاستعمال في عمليات إعادة تمويل أخرى.

### ثالثاً: المبادئ الأساسية لرقابة صيرفة الظل

**المبدأ الأول:** يجب أن تكون السلطات الرقابية قادرة على تحديد المحيط الرقابي: يتعين على السلطات الرقابية، بهدف التصدي الفعّال لمخاطر صيرفة الظل الناتجة عن عمل بعض المؤسسات المالية غير المصرفية، خصوصاً عندما يكون فرض بعض التعليمات الرقابية (كرأس المال أو السيولة مثلاً) مطلوباً، أن تكون هذه السلطات قادرة على إخضاع "المؤسسة/المؤسسات المعنية" بأي من أنشطة صيرفة الظل للنطاق أو المجال الإشرافي والرقابي اللازم للمحافظة على الإستقرار المالي. لذا، وكخطوة سابقة للتصدي للمخاطر النظامية لبعض أنشطة صيرفة الظل من خلال رزمة الإجراءات الرقابية



المناسبة، فإن على السلطات الرقابية أن تتمتع بالقدرة على تحديد وتعريف وحتى على توسيع المحيط الرقابي أو الإشتراك في الإجراءات الرقابية الملزمة، حيث يلزم، للتأكد من تغطية أنشطة صيرفة الظل وضمان الإستقرار المالي بشكل عام.

#### **المبدأ الثاني: يجب أن تقوم السلطات الرقابية بتجميع المعلومات اللازمة لتقييم نطاق**

**ومدى المخاطر التي تفرضها صيرفة الظل:** عندما يتم تصنيف مؤسسة ما على أنها تشكل أياً من مخاطر صيرفة الظل بفعل واحدة أو أكثر من الأنشطة الإقتصادية التي تضطلع بها، فإن المعلومات يجب أن تجمّع لتكون حاضرة لتمكين السلطات الرقابية من تحديد درجة وحجم الفجوة بين إستحقاقات الأصول والخصوم ودرجة إستعمال الرافعة المالية. وعلى السلطات الرقابية أن توفر الأنظمة والإجراءات والموارد اللازمة لجمع وتحليل هذه المعلومات. كذلك فإنه على السلطات الرقابية أن تقوم، دورياً، بتبادل المعلومات الملزمة مع غيرها من السلطات الرقابية المعنية داخل الدولة وخارجها (مع السلطات الرقابية المضيفة) لتكون قادرة على تقييم المخاطر التي يفرضها عمل صيرفة الظل.

#### **المبدأ الثالث: يجب على السلطات الرقابية أن تعزز الإفصاحات التي تقوم بها مؤسسات**

**صيرفة الظل، عندما يطلب منها ذلك، بهدف مساعدة المشاركين في السوق على فهم درجة ومستوى المخاطر التي تفرضها هذه المؤسسات:** تساعد الإفصاحات التي تقدمها المؤسسة/المؤسسات المعنية بأي من أنشطة صيرفة الظل، المشاركين في الأسواق على متابعة ومراقبة عملها، حيث تؤمن هذه الإفصاحات (كالحجم الإجمالي لتعرض المؤسسة المعنية للمخاطر، التركيز في التمويل، حجم الفجوة المتركمة بين إستحقاقات الأصول والخصوم

وغيرها) رفع مستوى الشفافية في السوق وبين المتعاملين أنفسهم بما يمكنهم من إستيعاب التطورات الحاصلة في الوقت المناسب وإتخاذ قراراتهم بناءً على معلومات وافية، وتجنب الخسارة المفاجئة لعامل الثقة التي عادة ما تقود إلى إنهيار العلاقة مع هذه المؤسسات وحتى إلى إفلاسها.

**المبدأ الرابع:** يجب على السلطات الرقابية أن تقوم بتقييم المؤسسات المالية غير المصرفية بناءً على الوظائف الإقتصادية وإتخاذ ما يناسب من تدابير مستوحاة من الأدوات التي توفرها رزمة الأدوات الرقابية: يتعين على السلطات الرقابية، أن تضع الإطار الشامل للسياسة الخاصة بالمؤسسات المالية غير المصرفية موضع التنفيذ، بشكل يتضمن:

i. تقييماً دورياً لمدى إضطلاع هذه المؤسسات بأعمال الوساطة التي تطرح مخاطر نظامية أو تمثل إستفادة من إختلاف التشريعات الرقابية بناءً على الوظائف الإقتصادية لكل منها.

ii. إختيار الأداة الرقابية المناسبة من رزمة الأدوات الرقابية للحدّ من المخاطر التي تمّ التعرف عليها وتحديدها.

iii. تبادل المعلومات مع السلطات الرقابية المحلية والمضيضة في الخارج وذلك لتأمين المواءمة في التعامل مع صيرفة الظل على المستوى الدولي.

وسوف يسمح تطبيق مثل هذا الإطار، للسلطات الرقابية في تحديد مصادر المخاطر الخاصة بصيرفة الظل والتقليل من هذه المخاطر وتضييق الفجوة بين المناهج الرقابية المعتمدة.

#### رابعاً: الأدوات الرقابية للتعامل مع مخاطر صيرفة الظل

أ) على صعيد إدارة المدخرات النقدية للعملاء مع احتمال تعرّضها للإفلاس، وتشمل الأدوات التالية:

#### الأداة رقم (1): أدوات لإدارة ضغوط الاسترداد في أوقات الأزمات، وتشمل:

(1) فتح أبواب جزئية للاسترداد "Redemption Gates": قد تسمح السلطات الرقابية للصناديق التي تواجه ظروفاً ضاغطة بفتح جزئي لأبواب الاسترداد أمام المكتتبين بالحصص حيث يتم تحديد نسبة معينة من الحصّة أو الحصص المكتتب بها والتي يسمح بتصفيتها يومياً. وسيعطي استعمال هذه التقنية، للصندوق أو الصناديق وقتاً أطول لمواجهة الحالات الضاغطة في الأسواق حيث سيؤدّي إلى إطالة آجال الخصوم في ميزانية الصندوق أو الصناديق المعنية. ومن جهة أخرى يمكن لوضع مثل هذه النسب اليومية للاسترداد أن تعطي إشارة سلبية للأسواق، مما قد يؤثر على المكتتبين في الصناديق الأخرى مخافة وضع قيود مشابهة على تصفيتهم للحصص التي يملكونها، ويدفعهم بالتالي إلى المسارعة في تنفيذ طلبات الاسترداد.

(2) تعليق الاسترداد "Suspension of Redemption": يمكن للسلطات الرقابية أن تطلب من الصندوق/الصناديق التي تواجه ضغوطاً مكثفة من قبل المكتتبين بتعليق الاسترداد لفترة محددة حتى يتسنى للمدير كسب مزيد من الوقت، قد يكون كافياً إذا ما عادت أسواق الأدوات والمنتجات المالية التي يوظف بها الصندوق إلى طبيعتها ليعاود الصندوق بعدها فتح المجال أمام طلبات الاسترداد بشكل عادي. وسوف يعطي السماح بتعليق الاسترداد ولو لمدة مؤقتة، إشارة سلبية للمستثمرين في صناديق الاستثمار بشكل عام مما قد يدفعهم إلى المسارعة بتصفية حصصهم. ويجب أن يكون نطاق ومدة

وشروط إستعمال مثل هذه التقنية، محددة في العقود التي تنظّمها صناديق الإستثمار مع المكتتبين في الحصص. كما يجب أن تنظّم عملية تعليق الاسترداد، بموجب أنظمة رقابية واضحة وشفافة.

(3) **فرض عمولة على طلبات الإسترداد أو قيود أخرى على ممارسة هذا الحق:** يمكن للسلطات الرقابية أن تفرض على صناديق الإستثمار وضع عمولة على طلبات الإسترداد لتكون بذلك مكلفة على المستثمرين في محاولة لثنيهم عن تصفية حصصهم. ستعطي هذه التقنية، المستثمر الخيار بين التصفية الفورية للحصة أو للحصص التي يملكها في الصندوق (تحمل دفع العمولة المفروضة) أو عدم ممارسة حق الاسترداد.

هذا ويمكن فرض العمولة في أي وقت أو يمكن اللجوء إلى فرض مثل هذه العمولات في الحالات الطارئة التي قد تتأثر فيها الأسواق المالية. ويجب التنبيه إلى أن ربط فرض العمولات بتحقيق أحداث معينة، قد يؤدي إلى حصول خوف عند مستثمرين آخرين مما قد يدفعهم إلى تصفية مراكزهم المفتوحة أو حصصهم المكونة لصناديق استثمارية أخرى. وقد يؤدي هذا الأمر، إلى تداعيات سلبية على مجمل السوق، كما قد يزيد من مخاطر إفلاس بعض الصناديق.

(4) **استحداث جيوب جانبية في محفظة الأصول "Side Pockets":** عند تعرّض جزء من الأصول المؤلفة لمحفظة التوظيفات التي قام بها الصندوق لتدنٍ في قيمتها أو لخسائر معينة، يمكن أن تسمح السلطات الرقابية بالفصل القانوني لهذه الأصول وعزلها في "جيوب جانبية" أي عدم إدخال قيمتها عند احتساب القيمة الصافية لموجودات الصندوق وبالتالي للحصص المكتتب بها وذلك في محاولة لمنع تأثير هذه الأصول على الإيراد الإجمالي للمحفظة وعلى القيمة الصافية لموجودات الصندوق (NAV)، مما يسمح بإدارة الجزء غير المعرض لهذا التدهور في القيمة ضمن المحفظة الإستثمارية للصندوق.

ويمكن السماح باستعمال تقنية "الجيوب الجانبية" عندما لا يكون بالإمكان إجراء تقييم مناسب ودقيق لقيمة الأصول التي شهدت تدهوراً في أسعارها نظراً لحصول اضطرابات معينة في الأسواق بشكل عام. سيعطي هذا الأمر، مدير الصندوق بعض الوقت حتى تعود الأسواق إلى طبيعتها، ليتمكن الصندوق بعدها من إعادة تقييم هذه الأصول وبيعها بالأسعار العادلة المناسبة لها.

وقد يعطي السماح باستعمال هذه التقنية، إشارة سلبية للمستثمرين الذين قد يسارعون إلى تصفية حصصهم في صناديق مشابهة. لذلك يتعين على السلطات الرقابية عدم اللجوء إلى هذه التقنية إلا في حالات محددة تصاب فيها أصول معينة بتدهور حاد في قيمتها نتيجة لأسباب طارئة أحدثتها ظروف محددة. وفي مطلق الأحوال، فإن عزل بعض الأصول في "جيوب جانبية" يجب أن يكون لفترة زمنية محددة.

#### الأداة رقم (2): أدوات لإدارة مخاطر السيولة، وتشمل:

(1) **سقوف التوظيف في الأصول غير السائلة:** يمكن للسلطات الرقابية كأداة إضافية لإدارة مخاطر السيولة، أن تفرض سقوفاً على نسب التوظيف في الأصول غير السائلة كتلك الأصول التي ليس لها سوق ثانوية وبالتالي يصعب معرفة أسعار تداولها التاريخية من أجل تحديد قيمتها الحالية. وسيؤدي ارتفاع حجم الأصول غير السائلة ضمن المحفظة الاستثمارية للصندوق إلى صعوبة تسيلها في وقت قصير أو إعادة رهنها للحصول على السيولة اللازمة لمواجهة طلبات الإسترداد من المكتتبين خصوصاً في أوقات الأزمات.

(2) **سيولة جاهزة:** يمكن للسلطات الرقابية أن تفرض على صناديق الإستثمار الإحتفاظ بهامش كافٍ من الأصول عالية الجودة كنسبة من محفظة الأصول التي سيقوم الصندوق

بالتوظيف بها، بحيث تتألف هذه السيولة الجاهزة من أصول نقدية أو شبه نقدية. وستؤمن بذلك، مصادر داخلية تسمح لمدير الصندوق تلبية طلبات الإسترداد خصوصاً في الحالات الضاغطة، يتناسب هذا النوع من فرض السيولة الجاهزة مع صناديق الإستثمار العقاري بكافة أشكالها والتي قد تتضمن عقودها حوافز مثل حق الإسترداد الفوري للإكتتاب عند أول طلب من المستثمر وذلك كمحاولة لتحفيز المستثمرين على شراء الحصص في هذه الصناديق.

(3) **سقوف على تركّز الأصول:** يمكن للسلطات الرقابية أن تضع الحدود أو السقوف على نسب التركيز في الأصول التي سيقوم الصندوق بالتوظيف بها عملاً بإستراتيجيته الإستثمارية (سقوف على النسب القصوى التي يمكن التوظيف بها مع مصدر واحد - One Issuer- أو في قطاع اقتصادي محدد - One Sector- أو في سوق مالية محددة). ويتمثل الهدف من وضع مثل هذه السقوف في الحدّ من مخاطر التركيز في محفظة الأصول التي يوظف بها الصندوق الإستثماري وبالتالي التخفيف من وطأة الاسترداد التي قد يمارسها المكتتبون في حصص الصندوق عند حصول تغيرات معاكسة في الأسواق.

**الأداة رقم (3):** **سقوف على نسب الرافعة المالية:** يمكن أن تتحول الاستدانة إلى تهديد حقيقي للإستقرار المالي للصندوق خصوصاً إذا إستخدمت على نطاق واسع ومن قبل صناديق إستثمارية كبيرة أو إذا أدّت إلى التداخل والترابط مع القطاع المصرفي.

يمكن للسلطات الرقابية أن تفرض:

- سقوفاً على نسب الاستدانة القصوى التي يحق للصندوق الإعتماد عليها أو
- الإحتفاظ بفائض كافٍ من الأصول السائلة عالية الجودة.

ويمكن أن يقلص فرض القيود على الاستدانة، من مرونة الصناديق التي تعتمد إستراتيجيات إستثمارية طموحة (إن بعض الإستراتيجيات تعتبر فعالة فقط عندما تعتمد على معدلات إستدانة مرتفعة أي عندما تعمل بنسب رافعة عالية).

**الأداة رقم (4): قيود على استحقاق محفظة الأصول:** إن القيود التي يمكن أن تفرضها السلطات الرقابية على متوسط الاستحقاق في محفظة الأدوات والمنتجات المالية التي يقوم الصندوق بالتوظيف بها، قد يساعد على التقليل من المخاطر الناتجة عن تحويل الإستحقاقات التي تخلقها طبيعة عمل صناديق الإستثمار. ومن الأمثلة على هذه القيود:

- وضع حد/سقف أقصى للمدة العائدة للأدوات أو المنتجات المالية التي يقوم الصندوق بالتوظيف بها وهي ما تعرف بالمتوسط المرجح للاستحقاق ( Weighted average maturity ) بالنسبة لمحفظة التوظيفات ككل،
- وضع حد أقصى على الفترة المتبقية لتاريخ استحقاق هذه الأصول ( Residual maturity of portfolio securities ).

يمكن أن يقلل وضع مثل هذه القيود، من عائدات الصندوق وبالتالي يحد من التوزيعات التي يتوخاها المستثمرون، لكنه يساعد حتماً في التخفيف من مخاطر الإفلاس.

**ب) على صعيد تقديم القروض التي تعتمد على التمويل القصير الأجل:** وتشمل الأدوات التالية:

**الأداة رقم (1): فرض نظام رقابة احترازية على أي مؤسسة تقبل الودائع وتقوم بمنح القروض:** إذا كانت هذه الشركات أو المؤسسات المالية التي تقدم القروض تعتمد إلى الحصول على تمويلها بشكل كلي أو جزئي من خلال الودائع، فإن عملها هذا سيؤدي الى خلق فجوة في سيولتها وفجوة في تحويلها للإستحقاقات قصيرة الأجل (الودائع) الى

استحقاقات طويلة الأجل تماماً كما هي الحال بالنسبة للمصارف. لذلك، ومن أجل تخفيف هذه المخاطر (وبالتالي حماية مدخرات المودعين)، فإنه يجب على هذه المؤسسات والشركات المالية أن تخضع للمعايير الإحترازية والرقابية عينها المفروضة على المصارف أو فإنها ستمنع من إمكانية "قبول الودائع".

**الأداة رقم (2): متطلبات رأس المال:** يتوجب على السلطات أن تفرض على المؤسسات المالية غير المصرفية المعنية بهذا النوع من النشاط الإقتصادي الإحتفاظ بمستوى معين من رأس المال يكون كافياً لتغطية الخسائر المحتملة.

وتساهم مثل هذه المؤسسات كما المصارف، في تعميق حدة التأثير بتقلبات الدورات الإقتصادية حيث أن قابليتها على المخاطرة ستكون عالية في فترات الرواج الاقتصادي، وستؤدي الى تأثير مباشر على الاقتصاد الحقيقي. لذلك فإن المتطلبات الرأسمالية المفروضة عليها يجب ان تكون قادرة على استيعاب هذه التقلبات في الدورات الإقتصادية.

**الأداة رقم (3): السيولة الجاهزة:** يتوجب على السلطات الرقابية لتفادي تعرض هذه المؤسسات لمخاطر عدم القدرة على مواجهة مطلوباتها في الوقت المحدد، أن تفرض على هذه المؤسسات الإحتفاظ بهامش مريح من السيولة الجاهزة كمّاً ونوعاً. ويجب أن تكون كمية ونوعية المخزون المطلوب الإحتفاظ به من الأصول السائلة على شكل سيولة جاهزة متناسباً مع خصائص هذه المؤسسات التي قد تختلف بنيوياً عن المصارف خصوصاً في الحالات التي لا يسمح لهذه المؤسسات بقبول الودائع.

**الأداة رقم (4): سقف الاستدانة/الرافعة المالية:** يتعين على السلطات، للحدّ من المخاطر الناشئة عن اعتماد هذه المؤسسات على الاستدانة خصوصاً عندما تشكّل هذه الاستدانة مخاطر إضافية قد تهدّد سلامة واستقرار النظام المالي، أن تفرض هذه السلطات سقوفاً على



الاستدانة وعلى نسب الرافعة المالية لديها. فعلى سبيل المثال، إن مستوى الرافعة يجب أن يتناسب مع السوق التي تضطلع بها هذه المؤسسات (خدمة التجزئة للأفراد أم خدمة المؤسسات والشركات مثلاً)، ومع الأهمية النظامية (الحجم، مدى التداخل والترابط ...).

كما يتعين على السلطات الرقابية أن لا تهمل المفاضلة الرقابية (Regulatory Arbitrage)، التي ستحصل نتيجة تطبيق المصارف لنسب الرافعة المالية المفروضة بموجب بازل III، وعدم إلزام هذه المؤسسات بنسب رافعة محددة.

**الأداة رقم (5):** سقوف على التركيز في الأصول: يمكن للسلطات الرقابية أن تفرض سقوفاً على التركيز في الأصول (حدّ أقصى من القروض لعميل واحد، أو لقطاع اقتصادي واحد، أو لدولة واحدة أو لتمويل شراء برامج أو أدوات محددة ...)، إن هذه السقوف يجب أن تراعي المزايا الخاصة بكل نوع من هذه المؤسسات وذلك بهدف عدم القضاء على قدراتها التفاضلية في الوصول الى إقراض شرائح معيّنة أو قطاعات محدّدة تكون قادرة في الحقيقة أكثر من غيرها على إدارة المخاطر الناشئة عنها كلّما تخصّصت فيها أكثر.

**الأداة رقم (6):** قيود على أنواع المطلوبات أو الخصوم: إن قيوداً مباشرة على نوعية الخصوم أو المطلوبات، سوف تمنع أو تقلّل المخاطر الناشئة كمخاطر الإفلاس الناتجة عن أنواع معيّنة من الخصوم، مثل أدوات التمويل بالاعتماد على الأوراق المالية المدعومة بالأصول. ومن هذه القيود، منع استعمال بعض أدوات التمويل، كالتمويل المستند الى إصدار أوراق مالية مدعومة بأصول خصوصاً في الحالات التي لا تمتلك فيها هذه المؤسسات إجراءات كافية وأنظمة ملائمة لإدارة عمليات التوريد أو لإدارة المخاطر بشكل عام. كذلك فإنه يمكن وضع سقوف لمخاطر التركيز مع دائن محدّد أو مصدر تمويل واحد أو أداة تمويل واحدة أو قطاع واحد من قطاعات التمويل في الاسواق.

ج) على صعيد أنشطة الوساطة في الأسواق التي تعتمد على التمويل قصير الأجل أو على التمويل المضمون بأصول عائدة للمعملاء. وتشمل الأدوات التالية:

**الأداة رقم (1):** فرض أنظمة رقابية مساوية لتلك المفروضة على المصارف: سوف يؤدي قيام هذه الأنشطة بتحويل إستحقاقات الخصوم قصيرة الأجل إلى أصول طويلة الأجل وما يخلقه ذلك من فجوة في الإستحقاقات وفي السيولة بالإضافة إلى إعتمادها على الإستدانة/الرافعة المالية في تمويل موجوداتها، إلى مخاطر شبيهة بتلك الخاصة بالمصارف، بما فيها احتمال تعرضها للإفلاس خصوصاً إذا فشلت في الحصول على التمويل اللازم من قبل المقرضين وغيرهم من الممولين (المصارف وغيرها من المؤسسات). كذلك فإن إعادة إستعمال هذه الأنشطة للأصول العائدة للزبائن في تمويل أنشطتها سيكون فاعلاً في الحالات العادية لكن ذلك لن يكون سهلاً في أوقات الأزمات. ويتوجب في مثل هذه الحالات، على السلطات الرقابية أن تخضع هذه الأنشطة للأنظمة الإشرافية والرقابية التي تفرض عادة على المصارف.

**الأداة رقم (2): متطلبات السيولة:** إن فرض السلطات الرقابية لمتطلبات خاصة بالسيولة سيدفع هذه الأنشطة إلى تحسين إدارة مخاطر السيولة لديها وإلى الإحتفاظ بمستوى كافٍ من الأصول السائلة عالية الجودة بما يؤدي إلى تخفيف احتمال تعثرها، ومن الأمثلة على ذلك:

- فرض سَلَم ملائم للإستحقاقات الخاصة بالتمويل أي أن تكون الفجوات بين الخصوم والأصول في كل خانة زمنية متدنية بما يسمح بإدارة آليات تحويل التمويل قصير الأجل إلى أصول قصيرة الأجل وتمويل الأصول طويلة الأجل بخصوم ذات آجال طويلة،
- وضع سقف تحدّد من الإعتماد على بعض أنواع التمويل (كالتمويل قصير الأجل من خلال عمليات وعقود إعادة الشراء).

**الأداة رقم (3): متطلبات رأس المال:** يمكن للسلطات الرقابية أن تفرض حداً أدنى لمستوى رأس المال المطلوب للتخفيف من المبالغة في الإعتماد على نسبة رافعة عالية في تمويل نمو الأصول. ومن الأمثلة على ذلك، فرض حدٍ أدنى لنسب الملاءة الواجب الاحتفاظ بها أو حدٍ أدنى من صافي الرساميل السائلة أو غير المخصصة (Liquid Capital) أي صافي رأس المال غير المخصص مقابل أصول وتوظيفات طويلة الأجل.

**الأداة رقم (4): قيود على استعمال الأصول العائدة للعملاء:** نظراً لطبيعة عملها، قد تقوم هذه الأنشطة بحمل أصول عائدة للعملاء عند قيامها بالوساطة في الأسواق. فإذا قامت بإستعمال هذه الأصول في تمويل موجوداتها أو توظيفاتها طويلة الأجل، فإنها بذلك تلعب نفس دور المصارف في جمع الودائع (التمويل قصير الأجل) وتحويلها إلى ديون (توظيفات طويلة الأجل).

ويتعين على السلطات الرقابية، أن تفرض فصل الأموال والأصول العائدة للعملاء في حسابات مستقلة ويجب عدم إستعمال هذه الحسابات لتمويل الأعمال العائدة للمؤسسات التي تلعب دور الوساطة في الأسواق.

**(د) على صعيد تسهيل خلق ومضاعفة الائتمان.** وتشمل الأدوات التالية:

**الأداة رقم (1): متطلبات الحد الأدنى لرأس المال:** يتوجب على السلطات الرقابية أن تفرض على هذه المؤسسات حداً أدنى من المتطلبات الرأسمالية يكون كافياً لإستيعاب الخسائر المحتملة على المدى الطويل، كذلك فإن رأس المال المطلوب يجب أن يأخذ بالإعتبار هامشاً إضافياً لمواجهة التأثير السلبي لتقلبات الدورات الإقتصادية.

**الأداة رقم (2): قيود على حجم ونطاق العمل: يمكن للسلطات الرقابية:**

- إلزام هذه الشركات بوضع أنظمة ضبط ورقابة داخلية وإجراءات واضحة تكفل التعرف على شتى أنواع المخاطر المرتبطة بالخدمات التي تقدمها.
- إلزام هذه الشركات بتقديم طلبات للحصول على موافقة مسبقة منها قبل عرض أو تقديم أي منتج أو برنامج تأميني أو أي نوع من أنواع التعزيزات أو التأمينات على أي نوع من أنواع الأصول في الأسواق.
- فرض سقف على ممارستها لأنشطة معينة، بحيث يكون تعرضها لقطاع معين أو لنشاط إئتماني محدد عبارة عن نسبة من رأسمالها أو من الأموال الفائضة.

**الأداة رقم (3): السيولة الجاهزة:** يمكن في بعض الأحيان، أن تعتمد هذه الشركات على التمويل قصير الأجل وبالتالي ستكون عرضة لتخلي الممولين لها أو المستثمرين في أدوات الدين التي تصدرها خصوصاً في أوقات الأزمات. وحتى في الأوقات العادية، فإن هذه الشركات يجب أن تلتزم بالإحتفاظ بمخزون كافٍ من الأصول السائلة عالية الجودة لتكون بذلك قادرة على مواجهة إلتزاماتها في الحالات العادية وفي أوقات الأزمات.

**الأداة رقم (4): أنظمة إدارة مخاطر قادرة على إكتشاف "الحوادث الإستثنائية Tail Events" ودراسة تأثيراتها:** يعتبر وجود أنظمة متقدمة لإدارة المخاطر كإستعمال نماذج تحليل وتوقع

الخسائر (Loss Modelling) بما فيها اختبارات ضغط ملائمة، من الأمور الهامة بالنسبة للمؤسسات التي تقدّم الحماية المالية وبرامج التأمين الائتماني، لتكون بذلك قادرة على تقييم مدى تعرضها للخسارة في حالات التباطؤ الإقتصادي أو في حال حصول حوادث إستثنائية معينة.

**الأداة رقم (5):** إلزامية تقاسم المخاطر بين مقدّمي الحماية الائتمانية وبين المستفيدين منها: يمكن تقاسم حجم المخاطر موضوع التأمين أو الحماية المقدمة، بين طالب الحماية الائتمانية (الجهة المستفيدة) وبين مقدّم هذه الحماية (الجهة الضامنة). وبذلك يتم التقليل من مخاطر النقل غير الكامل للمخاطر. حيث يمكن إستبقاء جزء من الخسارة في حال حصول أي حدث إئتماني ليتحمّله المستفيد على أن تتحمل الجهة الضامنة الجزء المتبقي من الخسارة.

وسوف يشكل تقاسم المخاطر، حافزاً للجهة المستفيدة من الحماية للقيام بالدراسة اللازمة والمتأنية لمخاطر التعرضات والتوظيفات التي تقوم بها وأن لا تعتمد بشكل كامل على الجهة الضامنة لتغطية الخسائر المحتملة. ويتعين أن تعمل السلطات الرقابية على تشجيع تقاسم المخاطر وأن تفرض في الحالات التي يحصل فيها ذلك، مستوى ملائم من الشفافية والإفصاح يسمح لكل من الجهتين دراسة وتحليل المخاطر المرتبطة بالأصول موضوع خطاب الضمان أو عقد التأمين. كذلك ينبغي على السلطات أن تفرض على الجهتين تبادل المعلومات الملائمة في الوقت المناسب عند أول طلب من أي منهما.

#### هـ) التوريق وتمويل المؤسسات المالية: وتشمل الأدوات التالية:

**الأداة رقم (1):** قيود على تحويل الاستحقاقات/السيولة: عندما تستعمل هياكل التوريق بهدف الحصول على التمويل من خلال إصدار أدوات قصيرة الأجل (مثلاً في حالة إصدار الأوراق المالية المدعومة بالأصول)، فإنه يمكن للسلطات الرقابية، وكطريقة مباشرة لتخفيف الفجوة بين الإستحقاقات، أن تفرض قيوداً أو سقوفاً على الإختلاف بين إستحقاقات الأوراق المالية/السندات الناتجة عن عملية التوريق وبين الأصول التي أنشأت هذه السندات مقابلها. كذلك فإن فرض قواعد إضافية على معدلات السيولة الجاهزة الواجب الإحتفاظ بها من قبل الهياكل الضالعة في أنشطة التوريق سوف يعزّز من القدرة على مواجهة الصدمات وسيخفف من المخاطر الناتجة عن تحويل السيولة (Liquidity Transformation).

**الأداة رقم (2): قيود على الضمانات المؤهلة:** يتعين على السلطات الرقابية أن تفرض قيوداً على نوعية الأصول المقدمة كضمانات مقبولة أو مؤهلة للاستعمال في أسواق التمويل. ويتعين التنبيه إلى نوعية الضمانات المقبولة، حيث أن نوعية هذه الضمانات قد تتدهور بسرعة كبيرة خلال أوقات الأزمات، وبالتالي قد تصبح الضمانات المالية غير فعالة (أي غير قابلة للبيع بالسرعة المطلوبة) خلال أوقات الأزمات.

**الأداة رقم (3): قيود على حجم التمويل من المصارف وغيرها من المؤسسات المالية:** قد تعتمد المؤسسات الضالعة في هذا النشاط إلى المبالغة في الحصول على التمويل اللازم لنمو أنشطتها وزيادة أصولها، من خلال التوريق. وسيؤدي هذا إلى مضاعفة حجم الإئتمان في الأسواق وإلى رفع معدلات الإئتمان/الرافعة المالية وذلك كما حدث في أزمة الرهن العقاري، ويمكن أن تستعمل للإلتفاف على بعض المعايير الرقابية كمعايير كفاية رأس المال وغيرها. يجب على السلطات الرقابية، للحد من المبالغة في الإعتماد على هذه البدائل في أسواق التمويل، أن تفرض قيوداً على تعرض المصارف وغيرها من المؤسسات المالية لمثل هذه البدائل. ويشمل ذلك، فرض سقف أو حد أقصى للتعامل مع طرف مقابل واحد.

#### خامساً: الخلاصة والتوصيات

يعتبر موضوع صيرفة الظل واحداً من أهم الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية (2007-2010) حيث ساهمت المخاطر الناشئة عن أنشطة صيرفة الظل، في تعميق حدة الأزمة وأظهرت قدرة المؤسسات المالية غير المصرفية على توسيع أنشطتها، بشكل قد يهدد الاستقرار المالي بأكمله.

وانطلاقاً من ذلك، وبتوجيه من مجموعة العشرين، قام مجلس الاستقرار المالي بالعمل على وضع منهج رقابي متكامل يساعد في الحد من مخاطر الأنشطة المتعلقة بصيرفة الظل.

ويؤقّر هذا المنهج المقترح، آلية لمراقبة صيرفة الظل بحيث يتم التعرف باكراً على أي نمو متسارع ومضطربٍ للأنشطة الجديدة التي قد تؤدي الى مخاطر شبيهة بالعمل المصرفي التقليدي، والعمل على التصدي لهذه المخاطر عندما تدعو الحاجة في الوقت المناسب. وقد تضمنت الورقة، عرضاً لهذا المنهج، وتعريفاً للأدوات التي يمكن استخدامها، وفقاً للمخاطر المرتبطة بكل نشاط.

هذا وعلى الرغم من أن أنشطة صيرفة الظل في الدول العربية، لا تزال محدودة ومقتصرة على بعض الأنشطة والخدمات، إلا أنه ونظراً للتداخل والترابط بين الأسواق المالية والمصرفية في المنطقة العربية، وللقدرات الممكنة لنظام صيرفة الظل في التكيف مع الظروف والمتغيرات، فإن اللجنة العربية للرقابة المصرفية تدعو السلطات الإشرافية الى إيلاء موضوع "صيرفة الظل" الأهمية اللازمة وتوسيع دائرة استطلاعها لكافة الأنشطة والخدمات المالية والائتمانية غير المصرفية، والعمل على وضع إطار رقابي يتناسب من جانب مع وضعية القطاعات المالية ودرجة تطورها ومميزاتها وخصائصها ومخاطرها العامة، وينسجم من جانب آخر مع القوانين المالية والأنظمة والتشريعات الرقابية المحلية.

كما تؤكد اللجنة على أهمية تبادل المعلومات فيما بين السلطات الإشرافية محلياً وعبر الحدود، وذلك من أجل أن تصبح قادرة على تقييم المخاطر التي قد تنشأ عن قطاع صيرفة الظل وأنشطته التي قد تتداخل بين أكثر من دولة. كذلك تؤكد اللجنة، على أن الاقتراحات والمعالجات يجب أن تكون شاملة ومتكاملة ومتناسبة مع حجم التعرض لمخاطر الاستقرار المالي لكل دولة، وذلك عبر التركيز على تلك الأنشطة التي تعتبر مؤثرة على المخاطر النظامية.

سادساً: الملاحق

ملحق رقم 1: استبيان حول صيرفة الظل (Shadow Banking)

أولاً: طبيعة، خصائص وحجم النشاط المالي غير المصرفي

| أ. طبيعة النشاط                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                       |  |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--|
| <p>1. ما هي الوظيفة الإقتصادية الأساسية للنشاط المالي غير المصرفي؟</p> <p><input type="checkbox"/> إدارة أموال ومدخرات العملاء</p> <p><input type="checkbox"/> تقديم القروض بالإعتماد على التمويل قصير الأجل</p> <p><input type="checkbox"/> أنشطة الوساطة المالية</p> <p><input type="checkbox"/> تسهيل خلق الائتمان ومضاعفة الائتمان</p> <p><input type="checkbox"/> التوريق وتمويل المؤسسات المالية</p> <p><input type="checkbox"/> غير ذلك، الرجاء التحديد: _____</p>                                                                                             |  |
| <p>2. ما هي المؤسسات الضالعة في هذا النشاط؟</p> <p><input type="checkbox"/> صناديق الإستثمار أو هيئات الإستثمار الجماعي بالقيم المنقولة</p> <p><input type="checkbox"/> عمليات التسنيد أو إعادة التسنيد</p> <p><input type="checkbox"/> الوسطاء الماليون</p> <p><input type="checkbox"/> شركات الهولدنغ المالية</p> <p><input type="checkbox"/> الشركات المالية</p> <p><input type="checkbox"/> صناديق أسواق النقد (MMF's)</p> <p><input type="checkbox"/> الشركات التي تقدم القروض وبرامج التسليف</p> <p><input type="checkbox"/> غير ذلك، الرجاء التحديد: _____</p> |  |
| <p>3. ما هي أهم الخدمات التي يقدمها هذا النشاط؟</p> <p><input type="checkbox"/> تجميع الاموال والمدخرات بهدف إعادة توظيفها</p> <p><input type="checkbox"/> تقديم القروض وبرامج التسليف</p> <p><input type="checkbox"/> التسنيد أو إعادة التسنيد</p> <p><input type="checkbox"/> تقديم الكفالات والضمانات المالية وغير المالية</p> <p><input type="checkbox"/> إدارة الإستثمارات والمحافظ الائتمانية</p> <p><input type="checkbox"/> الهندسات المالية</p> <p><input type="checkbox"/> غير ذلك، الرجاء التحديد: _____</p>                                               |  |



|                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                   |                                        |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------------------|
| <p>4. من هم المستفيدون من هذه الخدمات؟</p> <p><input type="checkbox"/> الأفراد</p> <p><input type="checkbox"/> المؤسسات التجارية الصغيرة ومتوسطة الحجم</p> <p><input type="checkbox"/> المؤسسات التجارية الكبيرة الحجم</p> <p><input type="checkbox"/> المصارف</p> <p><input type="checkbox"/> المؤسسات المالية الأخرى</p> <p><input type="checkbox"/> غير ذلك، الرجاء التحديد:</p>                                               |                                        |
| <p>5. ما هي أهم المنافع التي يقدمها هذا النشاط للنظام المالي بشكل عام؟</p> <p><input type="checkbox"/> تنوع مصادر التوظيف</p> <p><input type="checkbox"/> تنوع مصادر التمويل</p> <p><input type="checkbox"/> رفع معدلات السيولة</p> <p><input type="checkbox"/> زيادة حجم التمويل</p> <p><input type="checkbox"/> التخفيف من بعض أنواع المخاطر</p> <p><input type="checkbox"/> غير ذلك، الرجاء التحديد:</p>                       |                                        |
| <p>6. ما هي أهم المنافع التي يقدمها هذا النشاط للإقتصاد الوطني بشكل عام؟</p> <p><input type="checkbox"/> زيادة الفرص الإستثمارية</p> <p><input type="checkbox"/> المرونة في الحصول على الخدمات المالية</p> <p><input type="checkbox"/> زيادة الكفاءة الإقتصادية</p> <p><input type="checkbox"/> التخصصية</p> <p><input type="checkbox"/> الإبداع والإبتكارات المالية</p> <p><input type="checkbox"/> غير ذلك، الرجاء التحديد:</p> |                                        |
| <p>ملاحظات إضافية حول طبيعة النشاط:</p>                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                           |                                        |
|                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                   |                                        |
|                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                   |                                        |
|                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                   |                                        |
|                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                   |                                        |
| <p>ب. الخصائص العامة للنشاط المالي غير المصرفي</p>                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                |                                        |
| <p>7. ما هي درجة اعتماد النشاط على الوظائف التالية ؟</p>                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                          |                                        |
| <p>درجة الاعتماد</p>                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                              |                                        |
| <p>عالية</p>                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                      |                                        |
| <p>متوسطة</p>                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                     |                                        |
| <p>منخفضة</p>                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                     |                                        |
| <p><input type="checkbox"/></p>                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                   | <p>إستعمال الرافعة المالية</p>         |
| <p><input type="checkbox"/></p>                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                   | <p>تحويل الاستحقاقات</p>               |
| <p><input type="checkbox"/></p>                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                   | <p>نقل مخاطر الائتمان</p>              |
| <p><input type="checkbox"/></p>                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                   | <p>اعادة استعمال الضمانات</p>          |
| <p><input type="checkbox"/></p>                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                   | <p>تقديم برامج شبيهة بقبول الودائع</p> |

|                                                                                            |                          |                                    |                             |
|--------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------|------------------------------------|-----------------------------|
| <input type="checkbox"/>                                                                   | <input type="checkbox"/> | <input type="checkbox"/>           | تقديم برامج ومنتجات التسليف |
| <input type="checkbox"/>                                                                   | <input type="checkbox"/> | <input type="checkbox"/>           | غير ذلك، الرجاء التحديد:    |
| ملاحظات إضافية حول الخصائص العامة للنشاط:                                                  |                          |                                    |                             |
|                                                                                            |                          |                                    |                             |
|                                                                                            |                          |                                    |                             |
|                                                                                            |                          |                                    |                             |
| <b>ج. حجم النشاط المالي غير المصرفي</b>                                                    |                          |                                    |                             |
| 8. ما هو حجم النشاط حالياً؟                                                                |                          | كما في نهاية عام 2013: ملايين د.أ. |                             |
| 9. ما هي نسبة حجم النشاط الى الناتج المحلي؟                                                |                          | كما في نهاية عام 2013: %           |                             |
| 10. ما هي نسبة حجم النشاط الى إجمالي الخدمات المالية؟                                      |                          | كما في نهاية عام 2013: %           |                             |
| 11. ما هي نسبة حجم النشاط الى حجم موجودات القطاع المصرفي؟                                  |                          | كما في نهاية عام 2013: %           |                             |
| 12. كيف تطور حجم النشاط المالي غير المصرفي خلال السنوات الثلاث الأخيرة:                    |                          | كما في نهاية عام 2010: ملايين د.أ. |                             |
|                                                                                            |                          | كما في نهاية عام 2011: ملايين د.أ. |                             |
|                                                                                            |                          | كما في نهاية عام 2012: ملايين د.أ. |                             |
| 13. ما هي الجهة/الجهات المكلفة بجمع المعلومات والبيانات المالية والتشغيلية حول هذا النشاط؟ |                          |                                    |                             |
| ملاحظات إضافية حول حجم النشاط:                                                             |                          |                                    |                             |
|                                                                                            |                          |                                    |                             |
|                                                                                            |                          |                                    |                             |

ثانياً: المخاطر التي قد يشكلها هذا النشاط

|                                                                                  |
|----------------------------------------------------------------------------------|
| 14. ماذا يعني "الإخفاق أو الفشل" في تحقيق النشاط لغاياته، وكيف يمكن أن يحدث ذلك؟ |
|                                                                                  |
|                                                                                  |

|                                                                                                                                                                           |                          |                          |                                                                      |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------|--------------------------|----------------------------------------------------------------------|
| <input type="checkbox"/> عملاء<br><input type="checkbox"/> مصارف<br><input type="checkbox"/> مؤسسات مالية أخرى<br><input type="checkbox"/> غير ذلك، الرجاء التحديد: _____ |                          |                          | 15. ما هي الجهة/الجهات التي تتضرر نتيجة لفشل النشاط في تحقيق غاياته؟ |
| 16. هل يمكن أن يؤثر فشل النشاط في تحقيق غاياته على البنية الأساسية للأسواق المالية، تحديداً، ما هي درجة تأثير الفشل على:                                                  |                          |                          |                                                                      |
| درجة الاعتماد                                                                                                                                                             |                          |                          |                                                                      |
| عالية                                                                                                                                                                     | متوسطة                   | منخفضة                   |                                                                      |
| <input type="checkbox"/>                                                                                                                                                  | <input type="checkbox"/> | <input type="checkbox"/> | إزالة الثقة بالسوق المالية                                           |
| <input type="checkbox"/>                                                                                                                                                  | <input type="checkbox"/> | <input type="checkbox"/> | خلق تعرضات غير متناسبة أو غير متوقعة ضمن السوق المالية               |
| <input type="checkbox"/>                                                                                                                                                  | <input type="checkbox"/> | <input type="checkbox"/> | إضعاف المهام الأساسية للمشاركين الآخرين في السوق المالية             |
| ملاحظات إضافية حول المخاطر التي قد يشكلها هذا النشاط:                                                                                                                     |                          |                          |                                                                      |
| _____                                                                                                                                                                     |                          |                          |                                                                      |
| _____                                                                                                                                                                     |                          |                          |                                                                      |

ثالثاً: المخاطر الناتجة عن تداخل النشاط مع باقي أنشطة القطاع المالي

|                                                                                             |                          |                          |
|---------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------|--------------------------|
| 17. كيف تقيم درجة تداخل أو ترابط النشاط مع باقي أنشطة القطاع المالي؟                        |                          |                          |
| درجة الترابط والتداخل                                                                       |                          |                          |
| عالية                                                                                       | متوسطة                   | منخفضة                   |
| <input type="checkbox"/>                                                                    | <input type="checkbox"/> | <input type="checkbox"/> |
| <input type="checkbox"/>                                                                    | <input type="checkbox"/> | <input type="checkbox"/> |
| <input type="checkbox"/>                                                                    | <input type="checkbox"/> | <input type="checkbox"/> |
| • مع المؤسسات الخاضعة للرقابة؟<br>• مع المؤسسات غير الخاضعة للرقابة؟<br>• مع عملاء التجزئة؟ |                          |                          |
| 18. هل يشكل عدد المؤسسات المعنية بالنشاط مخاطر نظامية عامة؟                                 |                          |                          |
| <input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> كلا                                   |                          |                          |

|                                                                                                                                                                                                                                   |                                                                                                |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------|
| <p>19. هل يساعد هذا النشاط في خلق نوع أو أنواع محددة من التداخل أو الترابط مع باقي أنشطة القطاع المالي؟</p> <p>نعم <input type="checkbox"/> كلا <input type="checkbox"/></p> <p>في حال الإجابة بـ "نعم" الرجاء التحديد: _____</p> | <p>ملاحظات إضافية حول المخاطر الناتجة عن تداخل أو ترابط النشاط مع باقي أنشطة القطاع المالي</p> |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------|

رابعاً: الإفصاح والشفافية

|                                                                                                                                                    |                                                                                                                                            |
|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| <p>20. هل تقوم المؤسسة المعنية بالنشاط بنشر الإفصاحات اللازمة؟</p> <p>نعم <input type="checkbox"/> كلا <input type="checkbox"/></p>                | <p>21. هل تقوم المؤسسة المعنية بالنشاط بنشر هذه الإفصاحات دورياً؟</p> <p>نعم <input type="checkbox"/> كلا <input type="checkbox"/></p>     |
| <p>22. هل تسمح هذه الإفصاحات للسلطات المعنية بتقييم المخاطر المتعلقة بالنشاط؟</p> <p>نعم <input type="checkbox"/> كلا <input type="checkbox"/></p> | <p>23. هل تسمح هذه الإفصاحات للعملاء بتقييم المخاطر المتعلقة بالنشاط؟</p> <p>نعم <input type="checkbox"/> كلا <input type="checkbox"/></p> |
| <p>ملاحظات إضافية حول الإفصاح والشفافية</p>                                                                                                        |                                                                                                                                            |

خامساً: الأنظمة وغيرها من إجراءات التخفيف من المخاطر

|                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                               |                                                                                                            |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| <p>24. ما هي أهم التقنيات التي تعتمد عليها المؤسسة/المؤسسات المعنية بالنشاط للتخفيف من المخاطر؟</p> <p><input type="checkbox"/> وضع السقوف والحدود الداخلية</p> <p><input type="checkbox"/> تنويع التوظيفات</p> <p><input type="checkbox"/> تنويع مصادر التمويل</p> <p><input type="checkbox"/> شراء المشتقات المالية والمشتقات الإئتمانية</p> <p><input type="checkbox"/> غير ذلك، الرجاء التحديد: _____</p> | <p>25. هل يخضع النشاط حالياً للرقابة؟</p> <p>نعم <input type="checkbox"/> كلا <input type="checkbox"/></p> |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------|

|                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                     |                                                                                            |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------|
| <p>26. في حال الإجابة بـ "نعم" من هي السلطة المعنية بالرقابة على هذا النشاط؟</p> <p><input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> كلا</p>                                                                                                                                                                                                                                                   |                                                                                            |
| <p>27. هل يخضع النشاط حالياً للرقابة المباشرة؟</p> <p><input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> كلا</p>                                                                                                                                                                                                                                                                                 |                                                                                            |
| <p><input type="checkbox"/> الرقابة الإحترازية (Prudential) والتي تتأكد أن لدى المؤسسة المعنية بالنشاط الأنظمة والموارد المالية الكافية لحمايتها من الفشل.</p> <p><input type="checkbox"/> الرقابة على تنفيذ الأعمال (Conduct of Business) والتي تتأكد من قيام المؤسسة/المؤسسات المعنية بالنشاط بتأدية خدماتها بشكل لا يؤثر سلباً على الزبائن، أو الأطراف المقابلة أو الأسواق المالية بشكل عام.</p> | <p>28. في حال الإجابة بـ "نعم" ما هو نوع الرقابة المباشرة التي يخضع لها النشاط حالياً؟</p> |
| <p><input type="checkbox"/> أنظمة إدارة المخاطر</p> <p><input type="checkbox"/> معايير كفاية رأس المال</p> <p><input type="checkbox"/> معايير كفاية السيولة</p> <p><input type="checkbox"/> معايير التركيز</p> <p><input type="checkbox"/> غير ذلك، الرجاء التحديد: _____</p>                                                                                                                       | <p>29. كيف ينعكس النشاط على آليات الرقابة الخاصة بالأطراف المقابلة التي يتعامل معها؟</p>   |
| <p>30. في حال وجود رقابة مباشرة أو غير مباشرة على النشاط حالياً، هل تأخذ هذه الرقابة في الحسبان التأثيرات المحتملة للنشاط على النظام المالي بشكل عام؟</p> <p><input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> كلا</p>                                                                                                                                                                          |                                                                                            |
| <p>31. هل توجد أنواع أخرى من تقنيات التخفيف من المخاطر قامت المؤسسة/المؤسسات المعنية بالنشاط بوضعها؟</p> <p><input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> كلا</p> <p>في حال الإجابة بـ "نعم" الرجاء التحديد: _____</p>                                                                                                                                                                      |                                                                                            |
| <p>ملاحظات إضافية حول الأنظمة وغيرها من إجراءات التخفيف من المخاطر</p>                                                                                                                                                                                                                                                                                                                              |                                                                                            |

ملحق رقم 2: بعض المؤشرات المقترحة لتحديد مخاطر صيرفة الظل موزعة بحسب الوظائف الإقتصادية

| الوظيفة الاقتصادية رقم (1): إدارة المدخرات النقدية للعملاء                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                               |                              |
|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------|
| <ul style="list-style-type: none"> <li>• المعدل الوسطي للمدة المتبقية لإستحقاقات الأصول</li> <li>• المعدل الوسطي للمدة المتبقية لإستحقاقات الخصوم</li> <li>• المعدل الوسطي للمدة الأساسية لإستحقاقات الأصول</li> <li>• المعدل الوسطي للمدة الأساسية لإستحقاقات الخصوم</li> <li>• قيم الأصول موزعة بحسب الفترة الزمنية المتبقية</li> <li>• قيم الخصوم موزعة بحسب الفترة الزمنية المتبقية</li> <li>• قيم الأصول موزعة بحسب الفترة الزمنية الأساسية</li> <li>• قيم الخصوم موزعة بحسب الفترة الزمنية الأساسية</li> <li>• نسبة الأصول طويلة الأجل الى إجمالي الأصول</li> <li>• نسبة الخصوم قصيرة الأجل الى إجمالي الخصوم</li> <li>• شروط الإسترداد</li> </ul> | تحويل الاستحقاقات            |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>• قيمة الأصول السائلة</li> <li>• قيمة الخصوم قصيرة الأجل</li> <li>• نسبة الأصول السائلة الى إجمالي الأصول</li> <li>• نسبة الخصوم قصيرة الأجل الى إجمالي الخصوم</li> <li>• مستوى السيولة في محفظة التوظيفات (عدد الأيام التي يمكن من خلالها تسهيل الأصول في هذه المحفظة أو النسبة من المحفظة التي يمكن تسهيلها في فترة محددة)</li> <li>• مستوى السيولة في مصادر التمويل (حجم الخصوم التي يمكن تجميدها لفترة من الوقت)</li> </ul>                                                                                                                                                                                   | تحويل السيولة                |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>• قيمة التعرضات خارج الميزانية وفقاً لنوع التعرض</li> <li>• قيمة التعرضات خارج الميزانية وفقاً للطرف المقابل</li> </ul>                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                           | النقل الخاطئ لمخاطر الإنتمان |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>• نسبة (مجموع الديون + القيمة الصافية للموجودات) الى القيمة الصافية للموجودات</li> <li>• نسبة إجمالي التعرض الى القيمة الصافية للموجودات</li> </ul>                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                               | الرافعة (نسب الإستدانة)      |

| الوظيفة الاقتصادية رقم (2): تقديم القروض المعتمد على التمويل قصير الأجل                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                    |                                 |
|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------|
| <ul style="list-style-type: none"> <li>المعدل الوسطي للمدة المتبقية لإستحقاقات الأصول</li> <li>المعدل الوسطي للمدة المتبقية لإستحقاقات الخصوم</li> <li>المعدل الوسطي للمدة الأساسية لإستحقاقات الأصول</li> <li>المعدل الوسطي للمدة الأساسية لإستحقاقات الخصوم</li> <li>قيم الأصول موزعة بحسب الفترة الزمنية المتبقية</li> <li>قيم الخصوم موزعة بحسب الفترة الزمنية المتبقية</li> <li>قيم الأصول موزعة بحسب الفترة الزمنية الأساسية</li> <li>قيم الخصوم موزعة بحسب الفترة الزمنية الأساسية</li> <li>نسبة الأصول طويلة الأجل الى إجمالي الأصول</li> <li>نسبة الخصوم قصيرة الأجل الى إجمالي الخصوم</li> </ul> | تحويل الاستحقاقات               |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>قيمة الأصول السائلة</li> <li>قيمة الخصوم قصيرة الأجل</li> <li>نسبة الأصول السائلة الى إجمالي الأصول</li> <li>نسبة الخصوم قصيرة الأجل الى إجمالي الخصوم</li> <li>قيمة الخصوم المقدمة من الشركة الأم</li> </ul>                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                       | تحويل السيولة                   |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>قيمة التعرضات خارج الميزانية وفقاً لنوع التعرض</li> <li>قيمة التعرضات خارج الميزانية وفقاً للطرف المقابل</li> <li>القيمة المرجحة للأصول خارج الميزانية وفقاً للأداة المالية</li> <li>القيمة المرجحة للأصول خارج الميزانية وفقاً للطرف المقابل</li> <li>الارتباط بالشركة الأم (هيكلية الملكية، التسهيلات الممنوحة من وإلى الشركة الأم)</li> </ul>                                                                                                                                                                                                                    | النقل الخاطئ<br>لمخاطر الإنتمان |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>نسبة الأصول إلى حقوق الملكية</li> <li>نسبة الخصوم إلى حقوق الملكية</li> <li>نسبة الرافعة المرتبطة بالأصول خارج الميزانية</li> </ul>                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                 | الرافعة (نسب)<br>الإستدانة      |

| الوظيفة الاقتصادية رقم (3): أنشطة الوساطة بالاعتماد على التمويل قصير الأجل أو على التمويل المضمون بأصول عائدة للمعلماء                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                     |                              |
|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------|
| <ul style="list-style-type: none"> <li>المعدل الوسطي للمدة المتبقية لإستحقاقات الأصول</li> <li>المعدل الوسطي للمدة المتبقية لإستحقاقات الخصوم</li> <li>المعدل الوسطي للمدة الأساسية لإستحقاقات الأصول</li> <li>المعدل الوسطي للمدة الأساسية لإستحقاقات الخصوم</li> <li>قيم الأصول موزعة بحسب الفترة الزمنية المتبقية</li> <li>قيم الخصوم موزعة بحسب الفترة الزمنية المتبقية</li> <li>قيم الأصول موزعة بحسب الفترة الزمنية الأساسية</li> <li>قيم الخصوم موزعة بحسب الفترة الزمنية الأساسية</li> <li>نسبة الأصول طويلة الأجل الى إجمالي الأصول</li> <li>نسبة الخصوم قصيرة الأجل الى إجمالي الخصوم</li> </ul> | تحويل الاستحقاقات            |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>قيمة الأصول السائلة</li> <li>قيمة الخصوم قصيرة الأجل</li> <li>نسبة الأصول السائلة الى إجمالي الأصول</li> <li>نسبة الخصوم قصيرة الأجل الى إجمالي الخصوم</li> <li>قيمة الخصوم المقدمة من الشركة الأم</li> <li>مستوى السيولة في محفظة التوظيفات (عدد الأيام التي يمكن خلالها تسهيل الأصول في هذه المحفظة أو النسبة من المحفظة التي يمكن تسهيلها في فترة محددة)</li> <li>مستوى السيولة في مصادر التمويل (حجم الخصوم التي يمكن تجميدها لفترة من الوقت)</li> <li>حجم الضمانات المأخوذة والتي يمكن إعادة رهنها مقابل إجمالي الضمانات المأخوذة والمرهونة فعلياً</li> </ul>  | تحويل السيولة                |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>قيمة التعرضات خارج الميزانية وفقاً لأنواع التعرض</li> <li>قيمة التعرضات خارج الميزانية وفقاً للطرف المقابل</li> <li>القيمة المرجحة للأصول خارج الميزانية وفقاً للأداة المالية</li> <li>القيمة المرجحة للأصول خارج الميزانية وفقاً للطرف المقابل</li> </ul>                                                                                                                                                                                                                                                                                                          | النقل الخاطئ لمخاطر الائتمان |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>نسب الرافعة المالية (منها نسبة الأصول إلى حقوق الملكية، التمويل من خلال عمليات إعادة الشراء)</li> <li>نسبة الرافعة المرتبطة بالأصول خارج الميزانية</li> </ul>                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                       | الرافعة (نسب الإئتمان)       |



| الوظيفة الاقتصادية رقم (4): تسهيل خلق ومضاعفة الائتمان                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                         |                              |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------|
| <ul style="list-style-type: none"> <li>• المعدل الوسطي للمدة المتبقية لإستحقاقات الأصول</li> <li>• المعدل الوسطي للمدة المتبقية لإستحقاقات الخصوم</li> <li>• المعدل الوسطي للمدة الأساسية لإستحقاقات الأصول</li> <li>• المعدل الوسطي للمدة الأساسية لإستحقاقات الخصوم</li> <li>• قيم الأصول موزعة بحسب الفترة الزمنية المتبقية</li> <li>• قيم الخصوم موزعة بحسب الفترة الزمنية المتبقية</li> <li>• قيم الأصول موزعة بحسب الفترة الزمنية الأساسية</li> <li>• قيم الخصوم موزعة بحسب الفترة الزمنية الأساسية</li> <li>• نسبة الأصول طويلة الأجل الى إجمالي الأصول</li> <li>• نسبة الخصوم قصيرة الأجل الى إجمالي الخصوم</li> </ul> | تحويل الاستحقاقات            |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>• قيمة الأصول السائلة</li> <li>• قيمة الخصوم قصيرة الأجل</li> <li>• نسبة الأصول السائلة الى إجمالي الأصول</li> <li>• نسبة الخصوم قصيرة الأجل الى إجمالي الخصوم</li> </ul>                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                               | تحويل السيولة                |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>• قيمة الضمانات موزعة بحسب طبيعتها</li> <li>• قيمة الضمانات موزعة بحسب المخاطر المرتبطة</li> <li>• القيمة المرجحة للضمانات موزعة بحسب طبيعتها</li> <li>• القيمة المرجحة للضمانات موزعة بحسب طبيعتها</li> </ul>                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                          | النقل الخاطئ لمخاطر الائتمان |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>• نسب الرافعة المالية (منها نسبة الأصول إلى حقوق الملكية، التمويل من خلال عمليات إعادة الشراء)</li> <li>• نسبة الرافعة المرتبطة بالأصول خارج الميزانية</li> </ul>                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                       | الرافعة (نسب الإستدانة)      |

| الوظيفة الاقتصادية رقم (5): التوريق وتمويل المؤسسات المالية                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                            |                              |
|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------|
| <ul style="list-style-type: none"> <li>• المعدل الوسطي للمدة المتبقية لإستحقاقات الأصول</li> <li>• المعدل الوسطي للمدة المتبقية لإستحقاقات الخصوم</li> <li>• المعدل الوسطي للمدة الأساسية لإستحقاقات الأصول</li> <li>• المعدل الوسطي للمدة الأساسية لإستحقاقات الخصوم</li> <li>• قيم الأصول موزعة بحسب الفترة الزمنية المتبقية</li> <li>• قيم السندات موزعة بحسب الفترة الزمنية المتبقية</li> <li>• قيم الأصول موزعة بحسب الفترة الزمنية الأساسية</li> <li>• قيم السندات موزعة بحسب الفترة الزمنية الأساسية</li> </ul> | تحويل الاستحقاقات            |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>• قيمة الأصول السائلة</li> <li>• قيمة الخصوم قصيرة الأجل</li> <li>• نسبة الأصول السائلة الى إجمالي الأصول</li> <li>• نسبة الخصوم قصيرة الأجل الى إجمالي الخصوم</li> </ul>                                                                                                                                                                                                                                                                                                       | تحويل السيولة                |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>• قيمة السندات المستبقة أو المشتراة من قبل المصدر مقابل إجمالي عمليات التسديد</li> <li>• القيمة المرجحة للسندات المستبقة أو المشتراة من قبل المصدر مقابل إجمالي عمليات التسديد</li> <li>• قيمة عمليات التسديد بحسب المصدر</li> <li>• قيمة عمليات التسديد بحسب الأصول المرتبطة</li> <li>• كمية السيولة الممنوحة من المصدر</li> </ul>                                                                                                                                             | النقل الخاطئ لمخاطر الإنتمان |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>• نسبة الفئة الأقل أولوية من حجم الإصدار</li> </ul>                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                             | الرافعة (نسب الإستدانة)      |

ملحق رقم 3: الأدوات الرقابية التي يمكن إستعمالها للتخفيف من المخاطر الناشئة عن الوظائف الإقتصادية الخاصة بصيرفة الظل

الوظيفة الإقتصادية رقم (1): إدارة المدخرات النقدية للعملاء

| أهم المخاطر                                       | تحويل الإستحقاقات | تحويل السيولة | النقل الخاطئ لمخاطر الائتمان | الرافعة (نسب الإستدانة) |
|---------------------------------------------------|-------------------|---------------|------------------------------|-------------------------|
| الأدوات الرقابية:                                 |                   |               |                              |                         |
| 1. قيود على إستحقاق محفظة الأصول                  | **                |               |                              |                         |
| 2. سقوف على نسب الرافعة المالية                   |                   |               |                              | **                      |
| 1. أدوات لإدارة مخاطر السيولة                     |                   |               |                              |                         |
| أ. سقوف على تركز الأصول                           |                   | **            |                              |                         |
| ب. سقوف على التوظيف في الأصول غير السائلة         |                   | **            |                              |                         |
| ج. سيولة جاهزة                                    |                   | **            |                              |                         |
| 2. - أدوات لإدارة ضغوط الإسترداد في أوقات الأزمات |                   |               |                              |                         |
| أ. إستحداث جيوب جانبية                            | **                | **            |                              |                         |
| ب. فتح أبواب جزئية للإسترداد                      | **                | **            |                              |                         |
| ج. تعليق الإسترداد                                | **                | **            |                              |                         |
| د. فرض عمولة على طلبات الإسترداد                  | **                | **            |                              |                         |

\* أداة فعالة للتخفيف من المخاطر \*\* أداة فعالة جداً للتخفيف من المخاطر

\*\*\* أداة فعالة بامتياز للتخفيف من المخاطر

الوظيفة الإقتصادية رقم (2): تقديم القروض بالإعتماد على التمويل قصير الأجل

| أهم المخاطر                                                            | تحويل الإستحقاقات | تحويل السيولة | النقل الخاطئ لمخاطر الإنتمان | الرافعة (نسب) (الإستدانة) |
|------------------------------------------------------------------------|-------------------|---------------|------------------------------|---------------------------|
| الأدوات الرقابية:                                                      |                   |               |                              |                           |
| 1. فرض نظام رقابة احترازية على أي مؤسسة تقبل الودائع وتقوم بمنح القروض | **                | ***           | **                           | **                        |
| 2. متطلبات رأس المال                                                   |                   |               | **                           | **                        |
| 3. السيولة الجاهزة                                                     | **                | ***           |                              |                           |
| 4. سقف الإستدانة/الرافعة المالية                                       |                   |               |                              | ***                       |
| 5. سقف على التركيز في الأصول                                           | *                 | *             |                              |                           |
| 6. قيود على أنواع المطلوبات أو الخصوم                                  | **                | **            |                              | *                         |

الوظيفة الإقتصادية رقم (3): أنشطة الوساطة في الأسواق التي تعتمد على التمويل قصير الأجل أو على التمويل المضمون بأصول عائدة للعملاء

| أهم المخاطر                                          | تحويل الإستحقاقات | تحويل السيولة | النقل الخاطئ لمخاطر الإنتمان | الرافعة (نسب) (الإستدانة) |
|------------------------------------------------------|-------------------|---------------|------------------------------|---------------------------|
| الأدوات الرقابية:                                    |                   |               |                              |                           |
| 1- فرض أنظمة رقابية مساوية لتلك المفروضة على المصارف | **                | ***           | **                           | ***                       |
| 2- متطلبات السيولة                                   | **                | **            |                              |                           |
| 3- متطلبات رأس المال                                 |                   |               | **                           | **                        |
| 4- قيود على إستعمال الأصول العائدة للعملاء           | **                | **            |                              | **                        |

\* أداة فعالة للتخفيف من المخاطر  
\*\* أداة فعالة جداً للتخفيف من المخاطر  
\*\*\* أداة فعالة بإمتياز للتخفيف من المخاطر

الوظيفة الاقتصادية رقم (4): تسهيل خلق ومضاعفة الائتمان

| أهم المخاطر                                                                         | تحويل<br>الاستحقاقات | تحويل السيولة | النقل الخاطئ<br>لمخاطر<br>الائتمان | الرافعة<br>(نسب)<br>الاستدانة |
|-------------------------------------------------------------------------------------|----------------------|---------------|------------------------------------|-------------------------------|
| الأدوات الرقابية:                                                                   |                      |               |                                    |                               |
| 1- متطلبات الحد الأدنى<br>لرأس المال                                                |                      |               | **                                 | **                            |
| 2- قيود على حجم ونطاق<br>العمل                                                      | **                   | **            | **                                 | **                            |
| 3- السيولة الجاهزة                                                                  | **                   | ***           |                                    |                               |
| 4- أنظمة إدارة مخاطر<br>قادرة على اكتشاف<br>الحوادث الاستثنائية<br>ودراسة تأثيراتها | *                    | *             | *                                  | *                             |
| 5- إلزامية تقاسم المخاطر<br>بين مقدمي الحماية<br>الائتمانية وبين<br>المستفيدين منها |                      |               | **                                 | *                             |

الوظيفة الاقتصادية رقم (5): التوريق وتمويل المؤسسات المالية

| أهم المخاطر                                                         | تحويل<br>الاستحقاقات | تحويل السيولة | النقل الخاطئ<br>لمخاطر<br>الائتمان | الرافعة<br>(نسب)<br>الاستدانة |
|---------------------------------------------------------------------|----------------------|---------------|------------------------------------|-------------------------------|
| الأدوات الرقابية:                                                   |                      |               |                                    |                               |
| 6- قيود على تحويل<br>الاستحقاقات/السيولة                            | ***                  | ***           |                                    |                               |
| 7- قيود على الضمانات<br>المؤهلة                                     |                      | ***           | *                                  | **                            |
| 8- قيود على حجم التمويل<br>من المصارف وغيرها<br>من المؤسسات المالية | *                    | *             | *                                  | ***                           |

\* أداة فعالة للتخفيف من المخاطر      \*\* أداة فعالة جداً للتخفيف من المخاطر

\*\*\* أداة فعالة بامتياز للتخفيف من المخاطر



## فريق العمل

يعد أوراق العمل الصادرة عن اللجنة العربية للرقابة المصرفية فريق العمل المنبثق عن اللجنة التالية أسماءهم:

### من المصارف المركزية العربية:

|                 |                                                       |
|-----------------|-------------------------------------------------------|
| أحمد القمزي     | مساعد مدير تنفيذي دائرة الرقابة على البنوك (الإمارات) |
| عبدالله المهيري | مدير رئيسي - دائرة الرقابة على البنوك (الإمارات)      |
| أحمد البسام     | مدير إدارة التراخيص والسياسات المصرفية (البحرين)      |
| رمضان إيدير     | مدير عام للرقابة العامة (الجزائر)                     |
| مراد دحيم       | مدير رئيسي - بنك الجزائر (الجزائر)                    |
| الوليد آل الشيخ | مدير إدارة الإشراف البنكي (السعودية)                  |
| هشام المناعي    | مساعد مدير إدارة شؤون البنوك (قطر)                    |
| أحمد الصفا      | عضو لجنة الرقابة على المصارف (لبنان)                  |
| رفاهية رشدي     | وكيل المحافظ لقطاع الرقابة والإشراف (مصر)             |

### من الأمانة (في صندوق النقد العربي):

|                |                                |
|----------------|--------------------------------|
| محمد يسر برنيه | رئيس قسم الأسواق المالية.      |
| هبة عبد المنعم | اقتصادي - قسم الدراسات.        |
| غسان أبو موسى  | اقتصادي - قسم الأسواق المالية. |





**سلسلة الكتيبات الصادرة عن  
أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية  
و مؤسسات النقد العربية**

1. التوجهات الدولية و الإجراءات و الجهود العربية لمكافحة غسل الأموال – 2002.
2. قضايا و مواضيع في الرقابة المصرفية – 2002.
3. تجربة السودان في مجال السياسة النقدية – 2003.
4. تطورات السياسة النقدية في جمهورية مصر العربية – 2003.
5. الوضعية النقدية و سير السياسة النقدية في الجزائر – 2003.
6. تطوير أسواق الأوراق المالية الحكومية في الدول العربية و دور السلطات النقدية- 2004.
7. الملامح الأساسية لاتفاق بازل II و الدول النامية – 2004.
8. تجربة السياسة النقدية في المملكة المغربية – 2004.
9. إدارة المخاطر التشغيلية و كيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لهل – 2004.
10. التقييم الداخلي للمخاطر الائتمانية وفقاً لمتطلبات ( بازل II ) – 2005.
11. تجربة السياسة النقدية و إصلاح القطاع المصرفي في الجمهورية اليمنية – 2005.
12. ضوابط عمليات الإئساد الخارجي للمؤسسات المصرفية – 2005.
13. مراقبة الامتثال للقوانين و التعليمات في المصارف – 2005.
14. أنظمة تحويلات العاملين – قضايا و توجهات – 2005.
15. المبادئ الأساسية لنظم الدفع الهامة نظامياً ومسؤوليات المصارف المركزية – 2006.
16. الدعامة الثالثة لاتفاق ( بازل II ) "انضباط السوق" – 2006.
17. تجربة مؤسسات نقد البحرين كجهاز رقابي موحد – 2006.
18. ترتيبات الإعداد لتطبيق مقترح كفاية رأس المال ( بازل II ) – 2006.
19. PAYMENTS AND SECURITIES CLEARANCE AND SETTLEMENTS SYSTEM IN EGYPT-2007

20. مصطلحات نظم الدفع و التسوية – 2007.
21. ملامح السياسة النقدية في العراق – 2007.
22. تجربة تونس في مجال السياسة النقدية و التوجهات المستقبلية – 2007.
23. الدعامة الثانية لاتفاق بازل II – المراجعة الرقابية 2007.
24. ضوابط العلاقة بين السلطات الرقابية في الدولة الأم و الدول المضيفة – 2007.
25. الإرشادات العامة لتطوير نظم الدفع و التسوية – 2007.
26. تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر – 2008.
27. استمرارية الأعمال في مواجهة الطوارئ – 2008.
28. نظم الدفع الخاصة بعرض وسداد الفواتير الكترونياً – 2008.
29. مبادئ الإشراف على أنظمة الدفع والتسوية ومسؤوليات المصارف المركزية – 2008.
30. مقاصد الشيكات في الدول العربية – 2008.
31. برنامج إصلاح إدارة سوق الصرف و السياسة النقدية في مصر – 2008.
32. Information Sharing and Credit Reporting System in Lebanon
33. أنظمة الإنذار المبكر للمؤسسات المالية – 2009.
34. تنميط أرقام الحسابات المصرفية – 2009.
35. التمويل متناهي الصغر ودور البنوك المركزية في الرقابة والإشراف عليه – 2009.
36. برنامج الاستقرار المالي لمواجهة تداعيات الأزمة المالية في دولة الكويت – 2009.
37. تطوير السياسة النقدية والمصرفية في ليبيا – 2010.
38. Information Sharing and Credit Reporting System in Syria-2010
39. Information Sharing and Credit Reporting System in Yemen-2010
40. Information Sharing and Credit Reporting System in Oman-2010
41. Information Sharing and Credit Reporting System in Tunisia-2010
42. مبادئ إدارة مخاطر الائتمان - 2011.
43. قواعد ممارسات منح المكافآت المالية - 2011.

44. الإدارة السليمة لمخاطر السيولة والرقابة عليها - 2011.
45. إطار ربط محولات الدفع الوطنية في الدول العربية - 2011.
46. الإطار القانوني لنظم الدفع وتسوية الأوراق المالية - 2012.
47. تجربة البنك المركزي التونسي في التعامل مع التداعيات الاقتصادية للتطورات السياسية الأخيرة - 2012.
48. السياسات النقدية والمصرفية لمصرف قطر المركزي في مواجهة تداعيات الأزمة العالمية - 2012.
49. توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية ودور المصارف المركزية - 2013.
50. مبادئ اختبارات الجهد للمؤسسات المصرفية - 2013.
51. نظم الدفع عبر الهاتف المحمول- الأبعاد والقواعد المطلوبة - 2013.
52. تجربة بنك المغرب في مجال تعزيز الولوج إلى الخدمات المالية - 2013.
53. قضايا تطوير نظم الحفظ المركزي للأوراق المالية ودور المصارف المركزية - 2013.
54. أهمية ودور مجلس المدفوعات الوطني - تجارب الدول العربية - 2013.
55. حماية المستهلك (العميل) في الخدمات المصرفية - 2013.
56. مبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية - 2013.
57. التجربة الفلسطينية في مجال تطوير البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي - 2013.
58. الترجمة العربية للمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعّالة - 2014.
59. التعامل مع المؤسسات المصرفية ذات المخاطر النظامية محلياً ودور المصارف المركزية - 2014.
60. الرقابة على صيرفة الظل - 2014.
61. تطبيق آلية الوسيط المركزي لتسوية معاملات الأسواق المالية - تجربة بنك المغرب - 2014.
62. مبادئ البنية التحتية لأسواق المال وإطار الإفصاح ومنهجية التقييم لهذه المبادئ - 2014.
63. إصلاح القطاع المصرفي والاستقرار المالي في الجزائر - 2014.